

عامة الناس ولعل احد من ان يكون قد روى اوسمى ان بعض الاوقات بالاصح وغيره
 على بعض حصص او راي عليه شيئا من ذرق الحمام وغيره فيصير ذلك حجة
 في الوسواس وقد علم بالسوا ان السجد الجرام ما زال يصح عليه المسلمون على عهده
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهده خلفائه وهناك من يصرح بالاصح في غير المصنف
 من الخلق ما لا يصرح به السيد فتكون هذه الشبهة التي ذكرتها أقوى ثم ان لم
 يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه واصحابه يصحون الصلاة على حيال ولا يستحب ذلك لكونه
 كان هذا مستحباً بالاصح هو لا يكره النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه واصحابه
 متفقين على ترك المستحب الاضطرار ويكون حصوله من الله واهل بيته من غير
 الله عليه وسلم وخلفائه واصحابه فان هذا خلاف ما ثبت في الكتاب والسنة والاجماع
 وايضا فقد كانوا يصطرون على رسول الله صلى الله عليه وسلم بنعالهم وخفافهم و
 يصلون فيه مع قيام هذا الاضطرار ولم يستحب فيه هذا الاضطرار الذي يندرج هو
 لا فعل حقا وعرف ذلك في قوله تعالى انما بان نيتك لكون الارض نظير الشمس والريح
 والاستقبال دون العصور فيقال هذا اذا كان حقا انما هو من الغيابة المحققة و
 ذلك يظهر بالوجه الثالث وهو ان الغيابة لا تستحب الحث فان ظهر منها واللا
 حث في نية النبي صلى الله عليه وسلم دليل ظاهر ولا حث في جوده وان كان قد قال طائفة من الفقهاء
 من اصحابنا وغيرهم انهم يستحبون المشكوك فيه مطاقتهم قول ضعيف وقد ثبتت
 عن غير الخطاب بنى الله عنه انه مره و ~~صاحب~~ صاحب لم يكن فستصاع صا
 حبه ما من ميزاب فنادا صاحبها صاحب الميزاب املك طاهر ام نجس فقال نعم يا صاحب
 حب الميزاب لا يخبره فان هذا بين عليه فلهي عن غير اخباره لا يشك من السوا لم
 يومر به وهذا قد ثبتني على اصل وهو ان الغيابة انما يشكها في وجه العاقل فيقول
 بعد نية ونياهم غيابة ولم يعلم بها الا بعد الصلاة ثم يجب عليه الاعادة في اصح قول
 الفقهاء وهو من ذهب اليه في وجهه ووجه في رصون الروايات من وسوا كان عليها في شيئا
 الوجه لها ابتداء ما تقدم من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تعليم ثم خلفها في نية الصلاة
 كما احب جبريل ان يها اذى ومضى في صلواته ولم يبينها مع كون ذلك الذي كان هو

جودا في اول الصلاة كما لم يعلم به فتكلمه المصنف في نياتهم مع انه لو لم يكن الحاجه لكان عيننا
 او فكره في حايدها على ما مور به من اجتناب الغيابة مع العار وخطئة تدل
 على العفو عنها في حال عدم العلم بها وقد روى ابو داود ايضا عن ام محمد العاربية انها
 سألت عائشة عن دم الحيض يصيب الثوب فقالت كتبت مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وعليها ثوب فلما قد القينا فوفت كسا فلما اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الكسا
 فليس ثم خرج فصنع اللعنة ثم جلس وقال جبريل رسول الله هذه لمحة دم فقبض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما عليها فبعث بها الى مصر ووفت في رد غلام فقال غلب هذا او اخفيها
 وارسل بها الى يهود بن يثعرب فبصغق ففعلت ما ثم اخفيها فاخرجتها اليه فيا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نصف النهار وبع عليه وفي هذا الحديث المأمورين بالاعادة ولا ذكر
 لهم انه يعبه وان عليه الاعادة ولا ذكرت ذلك عائشة وظهر هذا انهم بعد ولاد الغيابة
 من باب النهي عنه في الصلاة وباب النهي عن دم صق عن الخطي والناس كما قال في
 دعا الرضا رسول المؤمنين رب لا تؤخذنا به نسيانا او اخطانا وقد ثبت في الصحيح من حديث
 ابي هريرة ان الله استجاب هذا الدعاء وان الادلة الشرعية دللت على ان الكلام ونحوه
 من مبطلات الصلاة يوجب فيها من الغيابة والجاهل وهو قول مالك والشافعي واحمد
 في احدى الروايتين وقد دل على ذلك حديث ابي هريرة وحديث معاوية بن الحكم السلمي
 لما سئمت العاطس في الصلاة وحديث ابن مسعود المتفق عليه في التشهد لها كما سوا سبق
 لكون اول السلام على الله قبل عبادة فنهاهم عن ذلك وقال انه هو السلام وامرهم بالتشهد
 المشهور ولم يامرهم بالاعادة وكذلك حديث الاعراب الذي قال في نية النبي صلى الله عليه وسلم
 حم محمد ولا ترحم مناجحه وامثال ذلك فنهى او نحوه مما يبين ان الامور المنهي عنها في الصلاة
 وغيرها يوجب في الناس والمخضوع وغيرها من هذا الباب وان كان كذلك فاذ لم يكن غلانا الغيابة
 صحت صلواته باصلا وظاهرا فلا حاجة به عند ذلك السوا لشيئا ان اهديت سائلة قد عني
 الله عن ادهم لا وقد يبلغ الحال احد من ان يكره الصلاة الا على سجادة بل وتزج جعل الصلاة
 على غير سجادة ما فيمنع منه شرعا من كل من صدق فيه مشابهاه النهل الكتاب الذي كانوا
 لا يصلون الا في مساجدهم فان الذي لا يصل الا على ما يصح الصلاة في المعارض